البنوك تهيمن على أكثر من ثلثي الأصول بقيمة 130,43 مليار دينار.. 71,7 ملياراً لـ «التقليدية» و58,72 ملياراً لـ «الإسلامية»

199 مليار دينار أصول 140 شركة مدرجة.. بقفزة 22,6٪

أحمد مغربي

ارتفعت أصول الشركات المدرجة في بورصة الكويت بنهاية النصف الأول من عام 2025 لتصل إلى نحو 199,14 مليار دينار، موزعة على 140 شركة، مقارنة بنحو 162,4 مليار دينار للفترة نفسها من عام 2024، محققة بذلك نموا سنويا يقارب 22,6٪. ويأتي هذا النمو مدفوعا بالزيادة الكبيرة في أصول القطاع المصرفي، الذي يظل الركيزة الأساسية للنشاط المالي المحلي، ويعكس تحسن السيولة وزيادة الاستثمارات في مختلف القطاعات.

ووفقا لبيانات البورصة، فقد توزعت الشركات المدرجة بين 98 شركة تقليدية بإجمالي اصول 125,19 مليار دينار و42 شركة إسلامية بإجمالي اصول بلغت 73,94 مليار دينار، مع سيطرة القطاع المصرفي على النصيب الأكبر من الأصول بقيمة 130,43 مليار دينار، أي ما يعادل نحو 65,5٪ من إجمالي أصول السوق. ويؤكد هذا الهيمنة استمرار تركيز السيولة والتمويل داخل القطاع المصرفي، وهو ما يعكس دوره الحيوي كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي الكويتي.

البنوك.. القوة الدافعة للسوق

حل قطاع البنوك في الصدارة من حيث الأصول، بواقع 71,71 مليار دينار للبنوك التقليدية و58,72 مليار دينار للبنوك الإسلامية، مسجلا زيادة تقارب 10,5٪ مقارنة بالعام الماضي. ويظهر هذا النمو المتوازن أهمية كلا النظامين الماليين في دعم الاستثمارات وتمويل النشاط الاقتصادي، مع زيادة التركيز على البنوك الإسلامية التي تواصل توسيع حصتها السوقية.

ومن منظور تحليلي، يعكس ارتفاع أصول القطاع المصرفي زيادة ثقة المستثمرين والادخار المصرفي، بالإضافة إلى تحسن مؤشرات الربحية للبنوك الكبرى، ما يوفر بيئة داعمة للنمو الاقتصادي واستقرار السيولة في السوق المحلية.

الخدمات المالية.. نمو مستمر

جاء قطاع الخدمات المالية في المركز الثاني بأصول بلغت نحو 38,15 مليار دينار لنحو 23 شركة، مدعوما بأداء الشركات الاستثمارية الكبرى، بما في ذلك الشركات القابضة وشركات إدارة الأصول. وتشمل أصول هذا القطاع الشركات التقليدية بقيمة 25,34 مليار دينار مقابل 12,81 مليار دينار للشركات الإسلامية، ما يعكس استمرار الطلب على الخدمات المالية المتنوعة وتوسع النشاط الاستثماري.

وفي سياق الفئة الخاصة بـ«أشخاص مرخص لهم»، بلغت الأصول نحو 3,36 مليارات دينار، موزعة بين 2,62 مليار دينار للشركات التقليدية و740,47 مليون دينار للشركات الإسلامية، ويعكس هذا التوسع الطلب المتزايد على إدارة المحافظ والاستشارات المالية، ما يشير إلى تزايد وعي المستثمرين بأهمية تنويع محافظهم المالية وتحسين عوائدهم الاستثمارية.

العقار.. نمو مستهدف

احتل قطاع العقار المرتبة الثالثة من حيث الأصول، مسجلا 6,82 مليارات دينار لنحو 29 شركة، مع استحواذ 17 شركة تقليدية على 5,73 مليارات دينار مقابل 1,09 مليار دينار لـ 12 شركة إسلامية. ويظهر القطاع العقاري استقرارا نسبيا مع توجه الشركات الكبرى لتعزيز مركزها المالي عبر زيادة حجم الاستثمارات المدرة للدخل، وهو ما يعكس استمرار الطلب على العقارات التجارية والسكنية في ظل بيئة استثمارية مستقرة نسبيا.

فيما بلغ إجمالي أصول شركات الاتصالات 7,27 مليارات دينار، لنحو 4 شركات، منها 3 تعمل وفق النظام التقليدي بأصول قيمتها 6,79 مليارات دينار، وشركة وفق النظام الإسلامي بقيمة 470,36 مليون دينار.

القطاعات الصناعية والاستهلاكية.. توسع محدود

بلغت أصول القطاع الصناعي نحو 6,45 مليارات دينار لنحو 20 شركة، مع سيطرة واضحة للشركات التقليدية على الجزء الأكبر بقيمة 6,4 مليارات دينار مقابل 45,18 مليون دينار للشركات الإسلامية، ويشير هذا التوزيع إلى أن القطاع الصناعي لا يزال يعتمد بشكل رئيس على الشركات التقليدية، ويعكس الحاجة إلى مزيد من الدعم لتعزيز مشاركة الشركات الإسلامية في هذا القطاع الحيوي.

أما قطاع الخدمات الاستهلاكية، فقد سجل أصولا بلغت 1,46 مليار دينار موزعة على 11 شركة، مع استحواذ 10 شركات تقليدية على 1,42 مليار دينار وشركة إسلامية على 38,03 مليون دينار، ما يوضح أن الاستثمارات في القطاع الاستهلاكي ما زالت محدودة نسبيا مقارنة بالقطاعات المصرفية والمالية. وسجل قطاع التأمين أصولا بلغت 2,51 مليار دينار موزعة على 8 شركات، حيث استحوذت 6 شركات تقليدية على 2,49 مليار دينار، وشركتان إسلاميتان على 17,45 مليون دينار، وهو ما يشير إلى إمكانية نمو نشاط التأمين الإسلامي في المستقبل القريب مع زيادة الوعي المالي والالتزام بالمعايير الشرعية.

وفي قطاع النفط والغاز، بلغت الأصول نحو 682,8 مليون دينار موزعة على 5 شركات، مع استحواذ الشركات التقليدية على 663,66 مليون دينار مقابل 19,15 مليون دينار للشركات الإسلامية، ما يعكس التركيز على النشاط التقليدي في هذا القطاع، مع وجود فرص لتعزيز الشراكات والاستثمارات الإسلامية مستقبلا.

وبلغت أصول قطاع السلع الاستهلاكية نحو 400,31 مليون دينار لشركتين تقليديتين، فيما سجل قطاع التكنولوجيا أصولا بلغت 13,45 مليون دينار فقط، ليكون الأصغر بين جميع القطاعات المدرجة. ويشير حجم هذه القطاعات الصغيرة نسبيا إلى إمكانات نمو عالية مستقبلا، خصوصا في ظل التحول الرقمي المتسارع وارتفاع الطلب على المنتجات الاستهلاكية والخدمات التقنية.

الحضور الإسلامي في السوق

تواصل الشركات الإسلامية تعزيز حضورها في بورصة الكويت، حيث تمثل 42 شركة من أصل 140 شركة مدرجة، مع تركيز أصولها في القطاعات المصرفية، المالية، والعقارية، بينما تتركز الشركات التقليدية في القطاعات الصناعية، الخدمية، والاستهلاكية، ويعكس هذا التوزيع التنوع الهيكلي للسوق، مع وجود فرص لتوسيع المشاركة الإسلامية في القطاعات الأخرى لتعزيز التوازن المالي والاستثماري.

وتشير البيانات إلى أن السوق الكويتي يواصل نموه بشكل متوازن، مع هيمنة واضحة للقطاع المصرفي والخدمات المالية على أصول السوق، ما يعكس قوة القطاع المالي وقدرته على استيعاب السيولة وتحريك النشاط الاقتصادي. في المقابل، تظهر القطاعات العقارية والصناعية والاستهلاكية إمكانات نمو إضافية، خصوصا مع التوسع التدريجي للشركات الإسلامية. ويظل التنويع بين القطاعات التقليدية والإسلامية مؤشرا مهما على قدرة السوق على التكيف مع مختلف التوجهات الاستثمارية والاقتصادية في الكويت.

النفط دفع البنك لرفع توقعاته لنمو المنطقة هذا العام

«البنك الدولي» يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد الكويتي إلى 2,3٪

■ دول الخليج تقود زخم النمو الإقليمي وفي مقدمتها السعودية التي ينتظر أن تسجل نمواً قدره 3,2٪

■ نمو اقتصاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2,8٪ مع زيادة إمدادات الخام ونمو الأنشطة غير النفطية

رفع البنك الدولي توقعاته لنمو اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 2,8٪ في عام 2025، بزيادة طفيفة عن تقديراته الصادرة في يونيو الماضي، بدعم من الإلغاء التدريجي لتخفيضات إمدادات النفط من تحالف «أوبيك+»، وتوسع قوي للأنشطة غير النفطية في دول الخليج، ما يمنح الاقتصادات في المنطقة دفعة مزدوجة، ورفع البنك نمو الاقتصاد الكويتي ليبلغ 2,3٪ بزيادة طفيفة بلغت 0,1 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات شهر يونيو 2025.

وتوقع البنك في تقرير، صدر أمس بعنوان: «العمل والنساء: المواهب غير المستغلة والنمو غير المحقق»، أن يواصل النشاط الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التحسن خلال 2026 ليسجل نموا بنحو 3,3٪، لكن ذلك يمثل خفضا بمقدار 0,4 نقطة مئوية مقارنة مع توقعاته في منتصف العام، والتي شهدت أيضا تقليصا للتوقعات بنفس المقدار.

ونوه البنك الدولي في تقريره بأن دول الخليج تقود زخم النمو الإقليمي، وفي مقدمتها السعودية التي ينتظر أن تسجل نموا قدره 3,2٪ في 2025، مدفوعا بزيادة إنتاج النفط ونشاط قوي في القطاعات غير النفطية، خصوصا الخدمات. تمثل تلك التوقعات تعديلا بالزيادة لتقديرات النمو في أكبر اقتصاد عربي بواقع 0,4 نقطة مئوية عن يونيو. فيما سيتسارع النمو في العامين المقبلين إلى 4,3٪ و4,4٪ على التوالي، بما يمثل خفضا طفيفا مقارنة مع التقديرات السابقة.

ويواصل تحالف «أوبيك+» سلسلة إعادة الإمدادات المتوقفة إلى الأسواق، مستهدفا استعادة حصته السوقية بعد سنوات من خفض المعروض. وفي أحدث تحرك، وافق التحالف الأحد على زيادة إضافية بإنتاج النفط بمقدار 137 ألف برميل يوميا بدءا من نوفمبر المقبل، في استمرار لعملية إعادة ضخ شريحة جديدة من الإمدادات بإجمالي 1,65 مليون برميل يوميا.

وتوقع تقرير البنك أن تحافظ الإمارات على وتيرة نمو مستقر على الأمد المتوسط، ليتوسع اقتصادها بنسبة 4,8٪ في 2025، بزيادة 0,2 نقطة مئوية عن التقديرات السابقة، مع مساهمات بارزة من قطاعات الخدمات المالية والتشييد والنقل والعقارات، وبالنسبة لإجمالي منطقة الخليج، رفع البنك الدولي تقديراته لنمو اقتصادها بواقع 0,2 نقطة مئوية إلى 3,5٪ في العام الحالي، مشيرا إلى أن النمو يتوقع أن يتسارع في جميع دول المنطقة بوجه عام.

وأبدى البنك نظرة متفائلة إزاء أداء اقتصاد مصر، التي تنفذ برنامج إصلاح بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي منذ العام الماضي. ويتوقع التقرير نمو اقتصاد البلاد 4,5٪ في السنة المالية 2024ـ2025، التي انتهت في يونيو الماضي، بارتفاع 0,7 نقطة مئوية عن توقعاته الماضية، وجاءت التوقعات الإيجابية بعدما بدأت مصر في جني أولى ثمار الإصلاحات المتفق عليها مع صندوق النقد، والتي تضمنت «تحرير سعر الصرف، وتعزيز الانضباط المالي عبر تحديد سقوف للاستثمارات العامة، وترشيد الدعم»، وفق البنك الدولي.

وأضاف البنك أن مسار النمو جرى الحفاظ عليه عبر زيادة أكبر في الصادرات والاستهلاك الخاص وانتعاش في الاستثمارات الخاصة، على غرار المشروعات المدعومة من الإمارات والتي تحولت من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ، وأفاد البنك: «استنادا إلى ذلك الزخم، يتوقع أن يبلغ متوسط النمو 4,6٪ حتى 2026ـ2027».

ورغم التحسن الاقتصادي الذي تشهده اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يلفت التقرير إلى فجوة هيكلية في مشاركة النساء بسوق العمل تعد الأكبر عالميا، إذ تعاني المنطقة من إمكانات غير مستغلة من النساء بشكل كبير، حيث تظهر البيانات أن واحدة فقط من كل خمس نساء تشارك حاليا في القوى العاملة، وهو أدنى معدل في العالم.

وفي هذا الصدد، يشير التقرير إلى أن إزالة العوائق أمام مشاركة المرأة الكاملة في سوق العمل ستمنح لاقتصادات المنطقة دفعة قوية، تفوق ما قد تحصل عليه أي منطقة أخرى حول العالم.

ونقل التقرير عن روبرتا غاتي، رئيسة الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان لدى البنك الدولي، قولها إن «إزالة العوائق أمام النساء للوصول إلى وظائف تناسب مواهبهن وإمكاناتهن، يمكن أن يعزز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 20٪ إلى 30٪ في اقتصادات مثل مصر وباكستان والأردن».

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة الرشود الكرام

لوفاة فقيدها المغفور له بإذن الله تعالى

عبدالله محمد سلمان الرشود

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

طمأن المساهمين والعملاء والموردين والشركاء بأن أعمال الشركة مستمرة بكفاءة

مجلس إدارة «ميزان القابضة» يتقدم باستقالة جماعية

أعلن مجلس إدارة شركة ميزان القابضة عن تقدمه باستقالة جماعية، حيث وجه المجلس بيانا إلى مساهمي الشركة، أعرب خلاله عن خالص شكره وامتنانه لهم على ثقتهم، مشيرا إلى حرص أعضاء مجلس الإدارة ـ منذ توليهم مهامهم ـ على أداء واجباتهم بأمانة وتجرد، واضعين نصب أعينهم مصلحة الشركة واستقرار أعمالها.

وأوضح المجلس في بيان صحافي أسباب التقدم باستقالة جماعية، وذلك للأسباب التالية:

أولا: عقب انتهاء انتخابات الجمعية العامة، تقدم بعض المساهمين بشكاوى إلى وزارة التجارة نتيجة استبعادهم من الترشح، في حين أن قرار الاستبعاد قد استند إلى أحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، لاسيما المادة 197 من القانون رقم 1 لسنة 2016، إذ حظرت الجمع بين العضوية ومباشرة أعمال منافسة.

ثانيا: إذ رغب مجلس الإدارة في أن يكون الاحتكام إلى الجمعية العامة قائما باعتبارها المرجع الأعلى وصاحبة القول الفصل في المسائل الجوهرية التي تمس كيان الشركة، فقد دعا إلى انتخابات مجلس إدارة جديدة بتاريخ 2025/09/29 إلا أنه لم يترشح اي من المساهمين خلال فترة فتح باب الترشح.

ثالثا: كما طرأت في الفترة بين انتخابات أبريل وتاريخه تغيرات في هيكل الملكية وكان من مقتضى الأعراف التجارية أن يفسح المجال لتلك المجموعات الجديدة لتقول كلمتها في إدارة الشركة عبر إعادة تشكيل مجلس إدارتها، فقد ارتأى المجلس ـ إعمالا لما سبق ـ أن يتقدم باستقالته الجماعية، ليعود الأمر إلى الجمعية العامة فتختار من تشاء لقيادة الشركة في المرحلة المقبلة.

وعليه، يعلن أعضاء مجلس الإدارة بموجب هذا البيان عن استقالتهم الجماعية، مؤكدين أن المصلحة العليا للشركة كانت ولاتزال الباعث على كل تصرف، وأن الاستقرار والازدهار هما الغاية التي ينبغي أن تسعى إليها كل إدارة تتولى شؤون الشركة، وأن تبوؤ منصب مجلس الإدارة لم يكن في يوم من الأيام امتيازا، بل هو تكليف لخدمة مساهمي الشركة وصون لمصالحهم.

وقد جاءت هذه الاستقالة في ضوء ما واجهته الشركة من تباين في تفسير وتطبيق احكام المادة (197) من قانون الشركات والمتعلقة بتضارب المصالح دون أن يصدر عن الجهات الرقابية ما يوضح الأساس القانوني لهذا التباين.

كما يطمئن المجلس المساهمين والعملاء والموردين والشركاء بأن أعمال الشركة التشغيلية والتجارية مستمرة بكفاءة عالية بفضل إدارتها الراسخة والمسئولة، وأن ميزان القابضة ستظل نموذجا للريادة والالتزام في قطاعات الأغذية والمواد الاستهلاكية والدوائية.

إن استقالة مجلس الإدارة خطوة تعكس إيماننا بأن المؤسسات الناجحة تبنى بالثقة، وستبقى ميزان القابضة، بإرثها الممتد ومكانتها الراسخة، ركيزة من ركائز الاقتصاد الكويتي، ماضية بثبات نحو مستقبل أكثر قوة واستقرارا.